

الأصول العامة للفقه المقارن

[481] تحديدها: تطلق البراءة الشرعية ويراد بها الوظيفة الشرعية النافية للحكم

الشرعي عند الشك فيه واليأس من تحصيله. الفرق بينها وبين الاباحة الواقعية: وهي بهذا التحديد وإن أدت وظيفة الاباحة الشرعية، من حيث تخيرها في السلوك بين الفعل والترك، إلا أن الاباحة الشرعية وليدة انعدام المصلحة والمفسدة أو تساويهما في متعلقها، بخلاف البراءة فإنها غير ناطرة إلى الواقع، فقد يكون فيه مصلحة توجب الالتزام بالالتيان به، والشارع جعل الحكم الالتزامي له، إلا أنه لم يصل إلينا أو أن فيه مفسدة توجب الردع الالتزامي عنه كذلك، ولهذا آثرنا تسميتها بالوظيفة الشرعية تفرقة لها عن الاباحة الواقعية، ومثلها عادة لا تشرع إلا بعد اليأس عن بلوغ الواقع، ومن هنا استفدنا - فيما سبق في مبحث الاستصحاب - تقييد أدلتها هي وبقية الأصول والوظائف بالفحص عن الحكم الواقعي واليأس من العثور عليه. الخلاف فيها: وقد اختلفوا في حجيتها من حيث السعة والضيق، فالذي عليه الأصوليون من الشيعة هو اعتبارها مطلقا، سواء في ذلك الشبهات الموضوعية أم الحكمية، وسواء كانت الشبهة وجوبية أم تحريرية، والذي
